

وامتحان قبول الكلمة لا انما هو في حاله فرادها والى افعال بن وما بينهما قال الملام
في المفرد وانما تمنع منه في ذلك التركيب لخاص واما امره واسراره وان لم يقبل
الكانض عليه ابوجه في التذكير الا انها في معنى مرد ومراة وبها يقبلان السوا واما
من وما فان معناها ايا صلب انسان وشي ثم ضمها من الاستفهام فما واقبل
موقع قولك اى انسان واى شي وانسان وشي يقبلان **القول المشهور وهو ما يقبل رب**
يرد عليه الغائب فان يقبل رب نحو رب رجلا والاصح فيه انه معرفة كما قال المحمود
للمصنف في الشرح **قول الغيبة كعم وذي وهند والى الخ لانه في امور الاول** اقتصر على
الاشكال واحسن منه صنع الكافية والشذوذ حيث حررها بالمعنى والعلم والاشارة والمؤ
والعرف باللام وبلاضافة **ثاني** يقبله ضم سابع وهو المنادي المقصود كما راجل
وقد ذكره في سائر كتبه واهل الشذوذ وايضا ذكره ابن ابي جب **الثالث** لم يبين ترتيبها
التعريف وكذا الشذوذ وفي الكافية الكبرى فغير اعرفها ثم العلم واسم اشارة وهو
وذو اداة وسنادى عينا او ذوا واضاف بها **الرابع** اور عليه انه ذكر الحضور
بغير الصريح ان تعريفه عنده انها هو بما هو في ذلك كمن مثل المعرفه بعلام ونحوه مجزا
عن الـ وقد نص على انه انما قال في الكافية وموصول عم تليها على انه لا يحكم عليه
بالتعريف النابعه تامه بصلته وقال ابن هشام الحق انه يجوز تسمية الذي عرفه لما يلزمه
من الصل ولا يلزم من ذلك صحة التمثيل للمعرفه بعلام لكونه صالحا للاستعمال بدون الـ
قول الكافية واعرفها المصنف التكميل ثم الخطاب فيه امور **الاول** ان التعبير باعرف وان
وقع في عبارته فتشاح فيه من حيث ان افعال النقصيل لا يبنى من ماده التعريف فلهذا
قلت في كتابي جمع الجوامع فادفعها **ثاني** قال السلي بن سعد الكلام مع قوله في العلم غير متساو
عنده بوضع واحد تناقض لان ما ذكره في هذا العلم فضلا عنصه انه اعرف المعارف
لان النوع اعرف من الجنس قال الحق النقصيل فالعلم اعرف من جهة الوضع والمعارف
من جهة الاستعمال لا الوضع واختر ابو حيان ان العلم اعرف من المصنف مطلقا **الثالث**
لم يبين مراتب تعبير المعارف والذي رجحه ابن مالك في التسهيل ان ضمير الخطاب بعده
العلم ثم ضمير الغائب ثم الاشارة والمنادي كلاهما في مرتبة واحدة ثم الموصول
ثم ذوال والمضاد اى امره في ترتيبه ونادعه ابو حيان فقال لا اعلم لحداد

الى النقصيل

الى النقصيل المصنف جعل العلم بعد ضمير الخطاب قبل الغيب الابن لك والذين ذكره
المعارف المصنف قالوه على الاطلاق ثم بليد العلم والتول ان المنصف في ترتيبه الغيب
فمستثنى المضاف اليه فان في رتبته العلم وهذا ما صح ابن هشام في شرحه ونسبه في
الاعراب للمصنف في جزم به في الجامع وذكره ان المنادي من ذى المادة كما على ان تعريف
بتقديره وموظف به وضع الكافية الكبرى وفي مراتب المعارف خلاف لحويل مبين في جميع الجوامع
وسرور ويستثنى اسم الله يعرفه ان عرفه بالمعارف بالاجماع **قول الغيبة في الذي عمده**
او حضور كانت وموسم **المصنف** فيه امور **الاول** ان المعروف في حده ما وضع للمعنى او طلب
او غائب كما في الكافية والشذوذ والعمدة وسبب المنظوم وعند المصنف هنا وفي الكتاب
الكبرى الى ما قبله فادرج الاولين في اى الحضور اختصا **الثاني** اور على هذا الجرا وخ
انت وياك وياه واوترهن فانها لذي غيبة او حضوره ان الصحيح انها حرف قبلها
هو المصنف واجاب ابن هشام بانها موضوعه لغف الغيبة والحضور لا لصاحب الغيبة الحضور
وهي انما على لذي الغيبة والحضور لهما وهذا الايات اورها انما على عبادة الكافية ايضا
الثالث اور عليه اما الاشارة فانها لذي الحضور فكيف يكون مثلا فانها لذي الغيبة
واجب بان الاشارة لم توضع لى خرا انما وضعت لى رالية ولزم من ذلك حضوره
من حيث ان الما رالية يلزم ان يكون حاضرا فدلالتها على حضور المسمى دلالة التزام واما
الظاهرة فوضعت لى اسم العن مطلقا لا بقيد كونها غائبا قال ابن هشام وابن الصايغ
الرابع اور عليه فانه الحضور به نحو هذا الرجل وخربت فاذا السبع ويا بها الرجل
والساعة واجاب ابن الصايغ بان هذا المسمى عرض لقارئ لم توضع **المسألة** الاولى في
حصص المعدن لا محذ والمضرات كذلك كما سبقت فليس ان يقتصر على عدمه ولا يستعمل
بحد **المسألة** الثانية بالضمير قبل العلم وهذا وكذا في الكافية الكبرى والتسهيل وخالف في
وسبب المنظوم فبدأ بها بالعلم ثم بالمصنف وانها مناسب كون المصنف للعلم واما فيما يتب
عنه **قول الكافية وغائب تقدم ذكره لفظ او معنى او حكما** اراد الحكم الصور التي برح
ديها السمرالى سافر لفظا ورتبه ونسبه فادرج بهام فادرج منه في الشذوذ **قول المشهور** اورها
مطلقا في قوله **هو سر احد** وقالوا **ما هي** الا حيا تها ولعمري لا يدور به رجلا وقاما وقعدا **حوا**
فيه امران **الاول** اشار بالمشكلة الى ضمير الشأن والضمير المحرر عنه بفسره في باب ثم المحرر